

ذكر الرؤوس الثمانية

[هذا النص منقول عن مقدمة كتاب الخطط
للمقرئى ، وقد شرح فى هذه السطور ، الغرض
من كتابه والمنهج الذى سلكه فى ترتيب موضوعاته] .

اعلم أن عادة القدماء من العلمين قد جرت أن يأتوا بالرؤوس الثمانية قبل افتتاح كل كتاب وهى : الغرض ، والعنوان ، والمنفعة ، والمرتبة ، وصحة الكتاب ، ومن أى صناعة هو ، وكم فيه من أجزاء ، وأى أنحاء التعاليم المستعملة فيه فنقول :
(أما الغرض) فى هذا التأليف فإنه جمع ما تفرّق من أخبار أرض مصر وأحوال سكانها كى يلتئم من مجموعها معرفة جمل أخبار إقليم مصر ، وهى التى إذا حصلت فى ذهن إنسان ، اقتدر على أن يخبر فى كل وقت بما كان فى أرض مصر من الآثار الباقية والبائدة ، ويقص أحوال من ابتدأها ومن حلها ، وكيف كانت مصائر أمورهم ، وما يتصل بذلك على سبيل الاتباع لها بحسب ما تحصل به الفائدة الكلية بذلك الأثر .
(وأما عنوان هذا الكتاب) أعنى الذى وسمته به ، فإنى لما فحّصت عن أخبار مصر ، وجدتها مختلطة متفرقة ، فلم يتهيأ لى إذ جمعها أن أجعل وضعها مرتباً على السنين لعدم ضبط وقت كل حادثة ، لاسيما فى الأعصر الخالية ، ولا أن أضعها على أسماء الناس لعل آخر تظهر عند تصفّح هذا التأليف ، فلهدا فرقتها فى ذكر الخطط والآثار ، فاحتوى كل فصل منها على ما يلائمه ويشاكله ؛ وصار بهذا الاعتبار قد جمع ما تفرّق وتبدّد من أخبار مصر . ولم أنحاش من تكرار الخبر إذا احتجت إليه ، بطريقة يستحسنها الأريب ولا يستهجنها الفطن الأديب ، كى يستغنى مطالع كل فصل بما فيه عما فى غيره من الفصول ، فلذلك سميته « كتاب التواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » .

(وأما منقعة هذا الكتاب) فإن الأمر فيها يتبين من الغرض في وضعه ومن عنوانه ، أعني أن منفعته هي أن يشرف المرء في زمن قصير ، على ما كان في أرض مصر من الحوادث والتغيرات في الأزمنة المتطاولة والأعوام الكثيرة ، فتتهذب بتدبر ذلك نفسه ، وترتاض أخلاقه ، فيحب الخير ويفعله ويكره الشر ويتجنبه ، ويعرف فناء الدنيا فيحظى بالإعراض عنها والإقبال على ما يبقى .

(وأما مرتبة هذا الكتاب) فإنه من جملة أحد قسمي العلم اللذين هما العقلي والنقلي ؛ فينبغي أن يتفرغ لطالعه وتدبر مواعظه بعد إتقان ما يجب معرفته من العلوم النقاية والعقلية . فإنه يحصل بتدبره لمن أزال الله أكنة قلبه وغشاوة بصره ، نتيجة العلم بما صار إليه أبناء جنسه بعد التحوّل في الأموال والجنود من الفناء والبيوت فإذا مرتبته بعد معرفة أقسام العلوم العقلية والنقاية ليعرف منه كيف كان عاقبة الذين كانوا من قبل .

(وأما واضع هذا الكتاب ومرتبته) فاسمه أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد ويعرف بالمقرزي رحمه الله تعالى ولد بالقاهرة المزية من ديار مصر بعد سنة ستين وسبعائة من سني الهجرة المحمدية . ورتبته من العلوم ما يدل عليه هذا الكتاب وغيره مما جمعه وألفه .

(وأما من أيّ علم هذا الكتاب) فإنه من علم الأخبار ، وبها عرفت شرائع الله تعالى التي شرعها ، وحفظت سنن أنبيائه ورسله ، ودوّن هدايم الذي يقتدى به من وفقه الله تعالى إلى عبادته ، وهداه إلى طاعته وحفظه من مخالفته . وبها نقلت أخبار من مضى من الملوك والفراعنة ، وكيف حل بهم سخط الله تعالى لما أتوا مانهوا عنه . وبها اقتدر الخليفة من أبناء البشر على معرفة ما دوتوه من العلوم والصنائع ، وتأتى لهم علم ما غاب عنهم من الأقطار البشاسعة والأمصار النائية وغير ذلك مما لا ينكر فضله . ولكل أمة من أمم العرب والعجم على تباين آرائهم واختلافه

عقائدهم أخبار عندهم معروفة مشهورة ذائعة بينهم . ولكل مصر من الأمصار المعمورة حوادث قد مرت به يعرفها علماء ذلك المصر في كل عصر . ولو استقصيت ما صنّف علماء العرب والعجم في ذلك، لتجاوز حدّ الكثرة وعجزت القدرة البشرية عن حصره .

(وأما أجزاء هذا الكتاب فإنها سبعة) ؛ أولها : يشتمل على جمل من أخبار أرض مصر وأحوال نيلها وخراجها وجبالها . وثانيها : يشتمل على كثير من مدنها وأجناس أهلها . وثالثها : يشتمل على أخبار فسطاط مصر ومن ملكها . ورابعها : يشتمل على أخبار القاهرة وخلاتها وما كان لهم من الآثار . وخامسها : يشتمل على ذكر ما أدركت عليه القاهرة وظواهرها من الأحوال . وسادسها : يشتمل على ذكر قلعة الجبل وملوكها . وسابعها : يشتمل على ذكر الأسباب التي نشأ عنها خراب إقليم مصر . وقد تضمن كل جزء من هذه الأجزاء السبعة عدّة أقسام .

(وأما أيّ أنحاء التعاليم التي قصدت في هذا الكتاب) فإني سلكت فيه ثلاثة أنحاء وهي : النقل من الكتب المصنّفة في العلوم ، والرواية عن أدركت من شيخة العلم وجملة الناس ، والشاهدة لما عاينته ورأيت . فأما النقل من دواوين العلماء التي صنّفوها في أنواع العلوم فإني أعزو كل نقل إلى الكتاب الذي نقلته منه ، لأخلص من عهدته وأبرأ من جريرته ، فكثيراً ممن ضمنى وإياه العصر واشتمل علينا المصر ، صار لقلّة إشرافه على العلوم وقصور باعه في معرفة علوم التاريخ وجهل مقالات الناس يهجم بالإنكار على ما لا يعرفه . ولو أنصف لعلم أن العجز من قبله . وليس ما تضمنه هذا الكتاب من العلم الذي يقطع عليه ولا يحتاج في الشريعة إليه . وحسب العالم أن يعلم ما قيل في ذلك ويقف عليه . وأما الرواية عن أدركت من المجلة والمشايخ فإني في الغالب والأكثر ، أصرّح باسم من حدّثني ، إلا أن لا يحتاج إلى تعيينه أو أكون قد أنسيته ، وقل ما يتفق مثل ذلك . وأما ما شاهدته فإني أرجو أن أكون والله الحمد غير متهم ولا ظنين .

وقد قلت في هذه الرؤوس الثمانية ما فيه قنع وكفاية ، ولم يبق إلا أن أشرع
فيما قصدت وعزى أن أجعل الكلام في كل خط من الأخطاط وفي كل أثر من الآثار
على حدة ، ليكون العلم بما يشتمل عليه من الأخبار أجمع ، وأكثر فائدة وأسهل تناولاً ،
والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم وفوق كل ذي علم عليم .